



كانت الهجرة دائماً جانباً رئيسياً من جوانب العولمة. في القرن التاسع عشر، هاجر ٦٠ مليون أوروبي إلى الأمريكيتين وأستراليا. وبحلول عام ١٩١٠ كان ثلث سكان الأرجنتين ونيوزيلندا تقريباً من المولودين في الخارج. وبمجرد أن يؤسس المهاجرون أنفسهم، يضعون حواجز لمنع الآخرين من الوصول إليهم. وقد ازداد مستوى الهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد تسبب هذا الانبعاث في الهجرة في رد فعل سياسي في الغرب، لأسباب اقتصادية وثقافية على السواء. ويعتقد كينغ أنه من المرجح أن يكون هناك تدفقا أكبر بكثير للمهاجرين في المستقبل، وسوريا هي مجرد بداية. وقد يلتزم مواطنو بلدان كثيرة اللجوء إلى الغرب للهروب من الدول الفاشلة، وعواقب تغير المناخ، أو تعزيز فرصهم الاقتصادية. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان أفريقيا بشكل كبير. بلغ عدد سكان نيجيريا ٣٥ مليون نسمة في عام ١٩٥٠. وبحلول عام ٢١٠٠ تتوقع الأمم المتحدة أن يصل عدد سكانها إلى ٧٣٠ مليون نسمة. هناك بالفعل احتكاك بين المسلمين في البلاد (٤١٪) والمسيحية (٥٨٪) والمجتمعات المحلية وهذا يجعل الحرب الأهلية ممكنة. ويجادل كينغ بأن معظم السياسيين لم يحددوا ما يجب فعله بشأن قضية الهجرة أو كيفية استيعاب أعداد كبيرة من الناس من المناطق الأكثر فقراً في العالم. وتميل النخب إلى دعم الهجرة، ولكن الناخبين العاديين بدأوا في التمرد. صعود دونالد ترامب وماري لوبان في فرنسا قد يشير إلى نهج مختلف.

يقدم الكاتب نظرة تشاؤمية ومثيرة للجدل في نهاية العولمة وما يعنيه الازدهار والسلام والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة. استطاع الكتاب الجمع بين التحليل التاريخي مع الشؤون الراهنة. يصور كينغ هذا العالم الذي تحكمه الدول المتنافسة مع أهداف متضاربة قد تبدو، وكيف أن السعي وراء أجناس وطنية يمكن أن يؤدي إلى سباق نحو القاع. كما يرى أن رفض العولمة والعودة إلى «الاكتفاء الذاتي» سيؤديان إلى النزاع الاقتصادي والسياسي، ويستخدم دروساً من التاريخ لقياس أفضل الطرق لتجنب أسوأ النتائج الممكنة.

اسم الكتاب: Grave New World: The End of Globalization, the Return of History

المؤلف: ستيفن د. كينغ

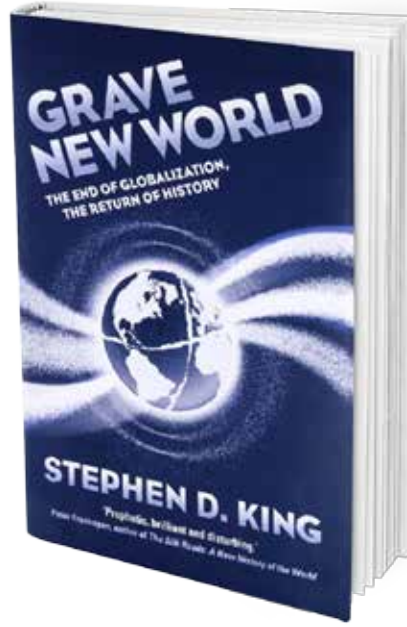
عدد الصفحات: ٣٠٤ صفحة

الناشر: Yale University Press

سنة النشر: ٢٠١٧

اللغة: الإنجليزية

* كاتب عماني



الدول الغربية «قد أدى إلى الشعور بالاستبعاد، مما أدى إلى انهيار الثقة بين النخبة وبقية الشعب». وقد يؤدي انتخاب ترامب وإلغاء الشراكة عبر المحيط الهادئ (اتفاقية تجارية مع آسيا) إلى عودة الحمائية. لقد أصبح العديد من الناس العاديين، وليس حشد دافوس، مشبوهين وموجة شعبية مناهضة للعولمة اجتاحت العالم في العام الماضي.

كما أن الكاتب قلق بشأن الانخفاض النسبي للولايات المتحدة. وبما أن نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ينخفض فقد أثر على دورها القيادي. بعد عام ١٩٤٥، كانت أميركا رائدة في مجال الهندسة المعمارية وفي مجال العولمة وراعيتها الرئيسي. وقد لعبت دوراً حاسماً في إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية. وأنشأت أول مؤسسة مالية واقتصادية عالمية - صندوق النقد الدولي. والبنك الدولي، ومجموعة «GAAT»، التي أصبحت الآن منظمة التجارة العالمية. وقدمت مساعدات مالية على شكل خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، وهذا ما يعادل ١٣٠ بليون دولار اليوم. وكثيراً ما تصرف كشرطي عالمي. ويشعر كينغ بالقلق من أن الولايات المتحدة تتراجع عن دورها القيادي. ويشير انتخاب ترامب إلى أن الناخبين الأمريكيين قد يكونون متعبين من مسؤوليات البلاد العالمية ويريدون أن يضعوا «أمريكا أولاً». ويشير إلى أنه بدون رعاية أمريكية ربما لا يوجد مستقبل للعولمة ذات النمط الغربي. ويعتقد أن الصين قد ملأ هذا الفراغ وهي الآن تتحدى سلطة أمريكا في آسيا، وتقوم أيضاً ببناء مؤسساتها الخاصة في بريتون وودز - المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية ومنظمة شنغهاي للتعاون. كينغ يشعر بالقلق من أننا قد نرى «عودة ظهور التنافس الإمبراطوري» بين الولايات المتحدة والصين وروسيا.

الشركات بصورة متزايدة على خفض تكاليف النقل عن طريق تحويل الإنتاج إلى نفس البلد الذي يقصد فيه استهلاك السلع. وفي حين أن التدفقات العالمية لرأس المال والبيانات والخدمات من المرجح أن تستمر، فإن انخفاض الناتج بين الأمم يمكن أن يسهل بسهولة ظهور اقتصاديات حمائية وسياسات خارجية أكثر عدائية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي غياب التنسيق الدولي في أعقاب الركود الكبير، لجأت الكثير من البلدان ومصارفها المركزية بشكل متزايد إلى السياسة النقدية لحل المشاكل المحلية مثل البطالة والنمو والاستقرار المالي. ويخشى كينغ أنه في عصرنا الحالي من بقاء النمو، يمكن أن ينتقل هذا الاتجاه بسهولة إلى فترة «حروب عمل لا نهاية لها» حيث إن البلدان تحول عبء التكيف الاقتصادي إلى بعضها البعض.

إن مدى التراجع الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة هو موضوع نقاش مستمر بين خبراء السياسة الخارجية. في الستينيات من القرن الماضي، كان الاتحاد السوفيتي المنافس الرئيسي؛ وفي الثمانينات، كانت اليابان؛ أما اليوم فهي الصين. ويؤكد كينغ أن حصة الولايات المتحدة وأوروبا المتقلصة من الاقتصاد العالمي، إلى جانب صعود الصين والهند والاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا، ستخلق صراعات على نحو متزايد حول الاتجاه المستقبلي للاقتصاد الدولي. هذا التوتر يتجسد بالفعل في تصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ عن العولمة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠١٧، قائلاً: «إن المشاكل التي تثير القلق في العالم لا تنجم عن العولمة [...] يجب ألا نعود إلى الميناء كلما واجهنا عاصفة أو لن نصل أبداً إلى الشاطئ المعاكس». ولكن رؤيته للعولمة تهدف في المقام الأول إلى تعزيز المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للصين، وليس لتعزيز النظام القائم. على سبيل المثال، تمكن سياسة «حزام واحد وطريق واحد» الصين من توسيع نطاق وصولها إلى أوراسيا وتخفيف الضغوط المحلية في الوقت نفسه، في حين أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يتنافس بشكل متزايد مع البنك الدولي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، كانت العولمة جيدة بالنسبة لمعظم الاقتصادات الناشئة. وقد زادت مستويات المعيشة في البلدان التي انضمت إلى المجتمع العالمي. وانخفض الفقر العالمي انخفاضاً حاداً، كما ازدادت البلدان الغنية ثراءً. ويعتقد كينغ أن العولمة قد أفادت بشكل خاص الصين والهند وأغنى ١٪ في الدول الغربية. فالفقراء والطبقات العاملة في الغرب غالباً ما فقدوا، ورأوا أجورهم أخذة في الركود. ويمكن الآن أن يتم نقل العديد من وظائف التصنيع في مكان آخر بتكلفة أقل. ويقول كينغ إن عدم المساواة داخل



العالم الجديد الغامض: نهاية العولمة، عودة التاريخ .. لستيفن كينغ

محمد السالمي *

كثيرا ما نسمع عن مصطلح «العولمة»، ويفهم عموما بأنه جعل العالم قرية صغيرة، ويتم ذلك عبر التكامل الاقتصادي بين الدول من خلال تدفقات التجارة ورؤوس الأموال والبيانات والناس عبر الحدود. وقد دفعت الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية، مدفوعة بدمار حربيين عالميتين، مشروعاً لإقامة نظام اقتصادي دولي والحفاظ عليه استناداً إلى المنافع المشتركة للانفتاح. وقد استطاع هذا المشروع أن يحقق طفرة في دخل الفرد العالمي منذ الخمسينيات، كما استطاع تخفيف أزمة الفقر المدقع منذ أوائل التسعينيات. ولكن هذا التوافق بين صناع القرار الأمريكيين والأوروبيين يختبر مدى استجابته للتحديات المقبلة. في مطلع عام ٢٠١٧، كانت الأدلة تتراكم وتثبت أن عولمة الاقتصاد العالمي، وعلى نطاق أوسع النظام الليبرالي الدولي، في تراجع طويل الأمد. حيث عانى الاتحاد الأوروبي من أزمة اللاجئين التي اختبرت التزام الحكومات بالانفتاح والتعاون، وأوجدت بعض الرغبة الشديدة في حملة تهيمن عليها الهجرة والعودة إلى السيادة الوطنية، فصعد أشخاص على الساحة السياسية مثل مارين لوبان ووصولها إلى الجولة النهائية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، وظهور رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان وتصريحه بكل فخر بتحويل بلده إلى «ديمقراطية غير ليبرالية» ترفض قبول اللاجئين، يطرح العديد من التساؤلات. ومن جهة أخرى عكست المملكة المتحدة عقودها الأربعة من الاندماج السياسي مع أوروبا القارية وصوتت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة قد انتخبت لتوها رئيساً يبدو أنه مصمم على تدمير دور أمريكا باعتبارها هيمنة جيوسياسية ومرساة للاقتصاد العالمي.

التنافسية، والانخفاض النسبي للولايات المتحدة. وقد ظهر عدم المساواة كقضية سياسية ملحة في أعقاب الركود الكبير. وتغلب ثروة العولمة بشكل كبير نحو أعلى واحد في المائة من أصحاب الطبقة الوسطى الناشئة في آسيا. وحقت أعلى نسبة مئوية في الولايات المتحدة بـ ٤١٪ من إجمالي الزيادة الصافية في الثروة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كما أن أصحاب الدخل المتوسط في الصين، الذين ما زالوا أقل ثراء بكثير من الطبقات المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة، قد شهدوا أن دخل الفرد الحقيقي أكثر من الضعف بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، شهدت الطبقة الوسطى الدنيا في البلدان الغربية الصناعية نمواً صغيراً أو محدوداً في الدخل الحقيقي، مما خلق تشاؤماً هائلاً في الديمقراطيات الغربية بشأن عدالة الاقتصادات المعولمة. ووفقاً لمسح بيو للمواقف العالمية فإن ٣٠٪ فقط من الأمريكيين و ٢٣٪ من البريطانيين و ١٣٪ من الفرنسيين يعتقدون أن الجيل القادم سيكون أفضل مالياً من والديه. وبالمقارنة، في الصين، هذا العدد هو ٨٥٪.

ويضع كينغ أيضاً قضية مقنعة عن الكيفية التي يمكن أن يهدد بها التقدم التكنولوجي والسياسة النقدية، اللذان كانا من الدوافع الأساسية للعولمة. فنظام الائتمان والروبوتات تستعد لتدمير سلاسل التوريد العالمية. ومع انخفاض تكلفة العمل، ستحضر

واقتصاداتنا وتطور نظامنا المالي محلياً وعالمياً. فعندما تقوض الأفكار القائمة وتنهار البنية التحتية المؤسسية، فمن غير المحتمل أن توفر أي تكنولوجيا جديدة اليوم. إن أفكارنا ومؤسساتنا تتغير مع انتظام مقلق.

كما يشير الكاتب إلى أن نظامنا الاقتصادي الدولي الحالي معرض لخطر الوفاة بنفس نهاية العصر الأخير للعولمة غير المقيد الذي بدأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. شهد الاقتصاد المعولم في أوائل القرن العشرين نمواً ملحوظاً مكنه قيادة المملكة المتحدة، وإمكانية التنبؤ بمعيار الذهب، والتقدم التكنولوجي السريع. وزادت التجارة العالمية من ٨ مليارات دولار في عام ١٨٩٦ إلى أكثر من ١٨ مليار دولار في عام ١٩١٣، وبلغت الاستثمارات الدولية ٤٤ مليار دولار، وارتفعت نسبة الهجرة بشكل ملحوظ. ومثلما حدث اليوم، رأى كثير من المراقبين في ذلك الوقت أن الاقتصادات المفتوحة عادية ومحددة. وهذا النظام المعولم، بطبيعة الحال، كان يقوم على ممارسات الاستعمار غير العادلة بطبيعتها، والتي ثبت أنها تسقط.

ويخشى كينغ من أن تؤدي التهديدات الحالية للعولمة إلى فترة أخرى من التفكك والصراع والاضطراب. ويركز بشكل خاص على عدم المساواة المتزايد، والهجرة الجماعية، والتكنولوجيا المدمرة، والسياسة النقدية

يقدم ستيفن كينغ في كتابه، «العالم الجديد الغامض: نهاية العولمة، عودة التاريخ - ملخصاً رائعاً حول تاريخ العولمة وكيف وصلنا إلى هذه المرحلة، ويقترح أننا قد نكون عند نقطة تحول. فكينغ هو أحد أكبر المستشارين الاقتصاديين في بنك «HSBC»، ومجلس العموم البريطاني، كما أنه يعمل صحفياً. قبل عقد من الزمن، رأى العديد من الاقتصاديين والسياسيين والصحفيين أن العولمة هي أفضل طريق لتحقيق الازدهار الاقتصادي للجميع. يعتقد كينغ أن الأزمة المالية العالمية قد أضرت بثقة الكثير من الناس في المؤسسات والنخب التي تقترح المزيد من العولمة. وفي الغرب، أهتمت العولمة بزيادة عدم المساواة والهجرة غير المرغوب فيها. ويبدو أن الديمقراطية الليبرالية والقيم الغربية تتراجع في جميع أنحاء العالم. والعديد من البلدان تتراجع عن الحريات المدنية والديمقراطية والصحافة الحرة. كما شهدنا عودة القادة الأوتوقراطيين مثل: بوتين، وأردوغان، والسيسي، ودوتيرتي، على حسب وصف الكاتب.

يعتقد كينغ أن انهيار العولمة قد يكون وشيكاً ويستحيل تجنبه. فبمجرد اعتبار أن التكامل الاقتصادي العالمي لا مفر منه، فإن ذلك يتوقف على الأفكار التي تتطلب دعماً واسعاً. وقال: «إن العولمة لا تقتصر على التقدم التكنولوجي فحسب، بل أيضاً من خلال تطوير أو إزالة الأفكار والمؤسسات التي تشكل سياستنا،